في الواقع الاقتصادي

أسعار النفط والموازنة

■ عباس الغالبي

تتأرجح اسعار النفط حالياً فوق السبعين دولاراً سعياً للوصول الى حاجز الثمانين أو التفوق عليه في جدلية تكاد تكون الأكثر تأرجحا منذ اكثر من عام ، حيث يرى المتتبع لبورصة النفط في الاسواق العالمية ان عامل المفاجئات حاضر ليلقي بظلاله على مشهد الاسعار في أية لحظة متلازماً ومتأثراً بالتقلبات المالية والتجارية التي قد تحدث هنا أو هناك .

وما يعنينا في هذا المقال ان الاقتصاد العراقي مثلما يعرف القاصي والداني انه ريعي يعتمد على النفط بما نسبته اكثر من ٩٠٪ ، ما يجعل عامل التأثر بجدلية الاسعار ممكناً من حيث حساب الموازنات السنوية والتقديرات التي يضعها المخططون والخبراء لبناء هذه الموازنات الاستثمارية ، فضلاً عن الخطط والبرامج الحكومية ضمن الخطة التنموية الخمسية التي سبق وان اعلنت عنها وزارة التخطيط والتي تتبنى مشاريع استراتيجية في القطاعات الاقتصادية كافة .

وفي ما يخص الموازنات ، فأن المتعارف عليه ان العراق يعتمد ويتعامل حالياً مع موازنات قصيرة الأمد سنوية ، تحسب على اساس سعر نفط تخميني للبرميل الواحد وهذا ما يجعل جدلية الموازنة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً ومؤثراً بجدلية اسعار النفط ، حيث ان التقلبات التي قد تشهدها اسواق النفط العالمية والتي تؤثر في الاسعار تلقي بظلالها على حساب الموازنات الاستثمارية .

ولان المخططين والقائمين على الموازنات يتعاملون مع البعد التخميني لاحتساب الموازنة ، إلا إن الفائض منها عند ارتفاع اسعار النفط لم نلمس على مدار السنوات الخمس الماضية بشكل جدي استغلاله الامثل في موازنات تكميلية مثلاً ، او زيادة الموازنات الاستثمارية ، على الرغم من التقاطع الذي قد يحصل مع السياسة النقدية الساعية الى الحد من التضخم وعدم ترك الامور على مصراعيها في التوسع الانفاقي والاستثماري الذي يحقق سيولة وكتلة نقدية تتعارض في وجودها مع سياسة البنك المركزي الساعية للجم جماح التضخم الذي أشرت مستوياته ارتفاعا غير مسبوق بعد عام ٢٠٠٣ ، وعلى الرغم من انخفاض مستوياته التدريجي حالياً ، الا انه مازال مرتفعاً نوعا ما ، وهذه جدلية تكاد تكون ماثلة في المشهد الاقتصادي.

ومن هنا فأن اسعار النفط وما تنتابها في كثير من الأحيان من تقلبات تبقى المسألة الاكثر تأثيراً في الموازنة بسبب ريعية الاقتصاد الوطني ووثنيته النفطية ، وعدم انفتاحه على مصادر تمويل اخرى ، وهي العقدة الكبرى التي تواجه اقتصادا يتطلع الى فضاءات وآليات السوق .

abbas.abbas80@yahoo.com

مراقبون أكدوا ان انخفاض مناسيب المياه يلحق ضرراً بالقطاع الزراعي

الموارد المائية: نحتاج الى كمية مياه اكبر في نهر دجلة والمشروع السوري الجديد يحتاج الى موافقات بغداد

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي - وكالات

يعاني القطاع الزراعي من تراجع لافت للنظر في الإنتاج في وقت تنخفض مناسيب المياه في نهري دجلة والفرات بشكل يؤثر في القطاع الزراعي برمته .

و أكدت وزارة الموارد المائية ضرورة أن ينال المشروع السوري لسحب كمية من مياه نهر دجلة موافقة الحكومة العراقية، مؤكدة أن المشروع السوري لم يتم الشروع بتنفيذه إلى هذه اللحظة.

وقال وزير الموارد المائية عبد اللطيف جمال رشيد لـ"السومرية نيوز"، إن "توجه الجانب السوري لبناء محطة ضخ على نهر دجلة لسحب جزء من مياه نهر دجلة لإرواء نحو ١٨٠ ألف هكتار من الأراضي السورية، يجب أن ينال موافقة الحكومة العراقية"، مشيراً إلى أن "الجانب العراقي طالب سوريا بعقد اجتماع للحصول على معلومات كافية بشأن المشروع".

وأضاف رشيد أن "العراق طالب سوريا أن تضع أمام العراق الصورة الكاملة بشأن التصاميم ونوعية وسعة المحطة والمكان الذي سيشيد به على نهر دجلة، إضافة إلى كمية المياه والهدف من المشروع"، لافتاً إلى أن "العراق يحتاج إلى كميات من المياه أكثر مما هو موجود في الوقت الحالي في نهر دجلة".

وكانت صحيفة القبس الكويتية قد ذكرت في وقت سابق، أن الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية سيساهم في دعم تنفيذ مشروع يؤدي لسحب مياه نهر دجلة من أقصى الحدود السورية مع تركيا والعراق ولمسافات طويلة بهدف زيادة رقعة الأراضي الزراعية بمحافظة الحسكة بشرق البلاد.

وسبق وأن حذرت وزارة الموارد المائية في الثامن من أيار الماضي، من مشروع أعلنت عنه سوريا بدعم كويتي، يقضي بإرواء نحو ٢٠٠ ألف هكتار من أراضيها من مياه نهر دجلة بسحبها لمسافات طويلة داخل الأراضي السورية، معتبرة أن هذا الأمر يعد التفافا على الاتفاقات الدولية للمياه، فيما طالب خبراء المسؤولين بالتحرك لمعرفة أبعاد هذا المشروع المفاجئ.

وأشار رشيد إلى أن "سوريا تسعى في الوقت الحاضر، إلى تغيير مكان المحطة من الحدود العراقية السورية على نهر دجلة إلى الحدود السورية التركية، وأن العراق طلب من الجانب السوري معلومات دقيقة حول المشروع مع ضرورة أن يكون هناك موافقة من الجانبين العراقي والتركي عليه"، مؤكداً أن "سوريا لم تباشر حتى اليوم ببناء المحطة".

ونفى رشيد أن "يكون العراق قد اتفق قبل عام ٢٠٠٣ مع الجانب السوري على بناء محطة ضخ على نهر دجلة على الحدود العراقية السورية للحصول على كمية من المياه لتشجيع الزراعة في المنطقة القريبة من الحدود"، مبينا أن "الجانبين العراقي والسوري لم يتوصلا إلى اتفاق بشأن شروط مسبقة وضعت من قبل الجانب العراقي والمتعلقة بموقع بناء المحطة وسعتها وكيفية استعمالها لسقي الأراضي الزراعية في سوريا".

وبحسب وثائق وزارة الري السورية فإن الحكومتين السورية والعراقية وقعتا في بغداد بتاريخ التاسع من نيسان ٢٠٠٢ اتفاقا تمت المصادقة عليه في تشرين أول عام ٢٠٠٢، يقوم بموجبه الجانب السوري بإنشاء محطة ضخ على الضفة اليمنى لنهر دجلة في موقع عين ديوار في الأراضي السورية لسحب المياه بمعدل يتراوح بين ١٠ حتى ١٠٠ متر مكعب بالثانية وبمجموع إجمالي يصل إلى ١,٢٥ مليار متر مكعب سنويا، بهدف إرواء ١٥٠ ألف هكتار كمرحلة أولى، واعتمدت تلك الاتفاقية في حينها على اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٩٧ كمرجعية قانونية.

وشهد العراق خلال السنوات الثلاث الماضية أزمة حادة في المياه العذبة، تجلت صورها بجفاف العشرات من الجداول والأنهر الفرعية في وسط وجنوب العراق، مما اضطر مئات الأسر إلى هجر قراها والتوجه نحو مراكز المدن، كما أدى انخفاض مناسيب المياه العذبة في شط العرب، أقصى جنوب العراق، إلى زحف مياه الخليج المالحة نحو مدينة البصرة وتهديد مساحات واسعة من بساتين النخيل والحمضيات.

وينبع نهر دجلة وطوله ١٧١٨ كلم من مرتفعات جنوب شرق هضبة الأناضول في تركيا، ويمر في سوريا لمسافة ٤٥ كلم فقط في ضواحي مدينة القامشلي ليدخل بعد ذلك أراضي العراق عند بلدة فيش خابور التابعة لمحافظة دهوك، وتصب في النهر مجموعة كبيرة من الروافد المنتشرة في أراضي تركيا وإيران والعراق أهمها وأطولها الخابور، والزاب الكبير، والزاب الصغير، والعظيم، ونهر ديالى، وينتهي دجلة بالتقائه جنوب العراق بنهر الفرات مكونين شط العرب الذي يصب بدوره في الخليج.يذكر أن كلاً من العراق وسوريا اتهمتا تركيا في أيلول الماضي بتقليل حصتيهما من المياه من ٥٠٠ متر مكعب في الثانية المتفق عليها عام ١٩٨٧، إلى أقل من ١٢٠ متراً مكعباً في الثانية، بحسب الخبراء، بينما عزت الحكومة التركية السبب إلى قلة الأمطار وارتفاع درجات الحرارة، وانخفاض مناسيب المياه في سد أتاتورك.

في غضون ذلك قال مراقب اقتصادي ان الانخفاض المستمر لواردات العراق المائية و تراجع مناسيب دجلة و الفرات فضلا عن مشروع سوريا لبناء سد ضخم في اراضيها ، سينعكس سلباً على قطاعات اقتصادية مهمة في البلاد أبرزها الكهرباء و الزراعة.

وقال برهان الصالحي لوكالة كردستان للانباء (أكانيوز) إن "عدم توصل الحكومة الى حلول تفضي بوقف تناقص مناسيب المياه من خلال حواراتها مع الدول المتشاطئة مع البلاد ولاسيما سوريا التي تحاول سحب مياه نهر دجلة الى اراضيها، سينعكس سلبا على القطاع الاقتصادي في البلاد".

واضاف الصالحي ان "الأصوات الحالية تدعو إلى الحوار والتوصل الى تفاهمات بين الجانبين العراقي والسوري" مشيرا الى ان" قراءة الوضع الحالي لا تدل على أمكانية حدوث تصعيد يمكن ان يصل الى حالة الصراع بمختلف مستوياته على المياه".

واوضح ان "تمسك اي جانب بموقفه لا يمكن ان يتحمله الوضع الذي يعاني منه العراق وربما يؤدي الى تصعيد بين الطرفين يصل الى حد خلق أزمة تخرج من حالة التفاهم الى حالة الصراع " مبينا انه "عند ذلك الحد ستتدخل الوساطة الدولية ودول الإقليم لحل المشكلة".

ولفت الصالحي ان "على الحكومة العراقية ان تجري اتفاقات مع سوريا والدول الاخرى حيال تخصيص حصص العراق المائية بالشكل الذي لا يؤثر في اقتصاده ووضعه الزراعي".

يذكر ان مناطق اقليم كردستان تعتمد في توليد الطاقة الكهربائية على المحطات الكهرومائية من خلال مشاريع دوكان ودربندخان وسد الموصل، وان انخفاض مناسيب مياه دجلة ستؤثر بالسلب في تلك المشاريع.

وكانت الحكومة السورية قد أقرت تنفيذ مشروع بالتعاون مع شركات كويتية لسحب المياه من نهر دجلة لري أراضي سوريا تصل مساحتها الى ٢٠٠ ألف هكتار في منطقة الحسكة شمال شرق البلاد لأغراض زراعية مما حدا بالحكومة العراقية الى طلب عقد أجتماع مع الجانب السوري لحل هذا الموضوع بالشكل الذي لا يؤثر في واردات العراق المائية.

ويعاني العراق وسوريا من نقص في وارداتهما من المياه السطحية بسبب مواسم الجفاف فضلا عن تنفيذ تركيا لمشاريع اروائية ضخمة من خزانات وسدود ادت الى تقليل مناسيب مياه النهرين بشكل كبير.

التجارة تدعو الى تفعيل العلاقات التجارية والاقتصادية بين العراق و المانيا

□ بغداد / المدى

دعا وكيل وزارة التجارة وليد حبيب الحلو الى تفعيل العلاقات العراقية الالمانية ولمختلف المجالات التجارية والاقتصادية والاستثمارية .

وقال الحلو خلال لقائه سفير المانيا لدى العراق كارل جورج بيرغر بحسب بيان للوزارة تسلمت (المدى) نسخة منه : ان هناك رغبة حقيقية في تعزيز وتفعيل هذه العلاقات لما تملكه المانيا من خبرات واسعة في شتى المجالات اضافة الى الثقة العالية لدى المواطن العراقي بالمنتوج الالماني الذي ترسخت لدينا من خلال مقارنتها مع مختلف المنتوجات والصناعات للبلدان الاخرى .

واضاف الحلو ان مجالات الخدمات التي تقدمها الوزارة ونشاطاتها المختلفة من تنظيم الشؤون التجارية والاقتصادية في البلد اضافة الى تأمينها مفردات البطاقة التموينية معبراً عن اهتمامه بمشاركة الشركات الالمانية عبر مشاركتها في مختلف المناقصات التي تطرحها شركات الغذاء والشركات الاخرى التابعة للوزارة .

ولفت الى ان احتياجات البطاقة التموينية السنوية تتمثل بحدود ٤ ملايين طن حنطة واكثر من مليون طن رز اضافة الى مليون طن من السكر واكثر من مليون طن من الزيوت وحليب الاطفال اضافة الى احتياجات الشركات الاخرى من الصناعات الانشائية والسيارات .

وبين انه يمكن الاستفادة من الخبرات الالمانية في مجال التدريب الفني والتقني والتعاون ما بين القطاع الخاص والمختلط للبلدين أملاً من الشركات الالمانية المختلفة المشاركة في فعاليات معرض بغداد الدولي لتكون على اطلاع مباشر على احتياجات السوق العراقية وعقد اتفاقيات مع الشركات العراقية الرصينة وفي مختلف القطاعات .

وأبدى الحلو الرغبة المُلحّة بعقد لقاء ما بين الجانب الالماني واتحادات الغرف التجارية ورجال الاعمال والصناعات والمقاولين العراقيين لتذليل المعوقات التي تقف حائلاً لمساهمة الشركات الالمانية للاستثمار في العراق وعمل شراكات حقيقية مع الشركات العراقية .

ومن جانبه اشار السفير الالماني كارل جورج بيرغر الى عمق العلاقات بين البلدين والعمل الجاد لتفعيل وتعميق هذه العلاقات وفي مختلف الميادين وسعي جمهورية المانيا الاتحادية للمساهمة في مشاريع إعادة الإعمار اضافة الى الاستثمار وان هنالك العديد من الشركات الالمانية الرائدة ابدت رغبتها للعمل والاستثمار والتبادل التجاري مع الجانب العراقي لما يقدمه السوق العراقي من فرص ثمينة وان هذه الشركات مستعدة الى تقديم المشورة والملاحظات لغرض تطوير أداء عمل الشركات العراقية لتمتعها بالخبرة .

واكد بيرغر على نية جمهورية المانيا الاتحادية المشاركة في معرض بغداد الدولي لدورته القادمة عبر مجموعة كبيرة من الشركات ولمختلف الاختصاصات داعياً الشركات العراقية للاطلاع على ما سيتم عرضه من منتوجات وسلع وآلات ومكائن ذات المواصفات العالية التي يمكن الاستفادة منها للنهوض بواقع الاقتصاد العراقي ولمختلف المجالات .

الزراعة : مشاريعنا المستقبلية حتى العام ٢٠١٥ ستكون خدمية وإرشادية

□ بغداد / وكالات

كشفت وزارة الزراعة ان مشاريعها الزراعية المستقبلية حتى العام ٢٠١٥، ستكون خدمية وإرشادية، ويتوجب ان تنفذ وفق دراسة علمية واقتصادية ومالية تأخذ بعين الاعتبار احتياجات الفلاحين في المحافظات كافة.

وقال الخبير في دائرة التخطيط والمتابعة في الوزارة فارس حسن حسين خلال حلقة نقاشية بشأن كيفية اختيار مشاريع الخطة، نظمتها الوزارة مؤخراً : انه عقب العام ٢٠٠٣، تغير نشاطها من الانتاجي الى الارشادي والخدمي، اعتمادا على احدث ما وصلت اليه الدراسات والبحوث المتخصصة بمجالات الإرشاد الزراعي في العالم، التي نجحت الوزارة خلال السنوات السبع الماضية بنقل تجارب دول ناجحة بهذا المجال، باعتماد المزارع الإرشادية.

وأشار خلال الحلقة التي حضرها عدد من المتخصصين والخبراء الزراعيين ، وممثلو مديريات الزراعة بمحافظات نينوى وديالى وبابل والنجف الاشرف والبصرة، الى استمرار سياسة الوزارة بتقديم الدعم الى الفلاحين بنسب تبدأ بـ٦٥ بالمئة من السعر التجاري وتصل الى ٩٠ بالمئة وأحيانا يكون مجانيا، يتضمن المبيدات واللقاحات المتنوعة، فضلا عن البيوت البلاستيكية والاسمدة بأنواعها الثلاثة واجهزة الري بالرش والتنقيط ومرشات مكافحة الآفات الزراعية والمعدات والجرارات والآليات المتخصصة، لافتا الى ان مجلس الوزراء كان قد اقر تخصيصات لدعم العملية الزراعية برمتها عقب عام ٢٠٠٤، بغية إعادة الزراعة في البلاد لسابق عهدها.

السيطرة النوعية: نطالب بتكريس مبدأ العمل الجماعي لسلامة الغذاء

□ بغداد / وكالات

طالب الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية في وزارة التخطيط والتعاون الانمائي بتكريس مبدأ العمل الجماعي ومغادرة الفردي في ما يخص سلامة الغذاء من خلال تبادل الخبرات والمعلومات في هذا الاتجاه على وفق خطط مبرمجة ومدروسة .

وقال مصدر مسؤول في الجهاز لـ (الوكالة الاخبارية للانباء) إن عملية الحصول على غذاء آمن وصحي ليست سهلة وتشكل تحدياً لكل العاملين في هذا المجال، ويسهم الجهاز المركزي مع الشركاء الآخرين في ضمان حصول المستهلكين على غذاء يطابق أعلى درجات الجودة من خلال أعداد المواصفات القياسية بالاشتراك مع كل الأطراف المعنية وبالتوافق مع أحدث المواصفات الدولية، أضافة الى بيان مطابقة المواد الغذائية المستوردة لتلك المواصفات وأجراء الكشوفات الدورية على معامل تصنيع الأغذية واتخاذ الأجراءات الملائمة بحق المخالفين حسب القانون وتوجيه الشكر والتقدير للملتزمين منهم.

مصادر : تأمين ما نسبته ٩٠ ٪ من أنابيب نقل المشتقات النفطية

□ بغداد / متابعة المدى الاقتصادي - وكالات

أكدت المديرية العامة لشرطة النفط التابعة لوزارة الداخلية، إنها تمكنت من تأمين ما نسبته ٩٠ ٪ من أنابيب وخطوط نقل المشتقات النفطية.

وقال مدير شرطة النفط اللواء حامد عبد الله ابراهيم في تصريح صحفي ان ما نسبته ٩٠ ٪ من خطوط نقل النفط والانابيب تم تأمينها بفضل الجهود المشتركة للمديرية والجهات الساندة الأخرى، موضحاً ان ما أدلى به من تصريحات كانت توضيحا للكيفية التي تم بها بناء قوات المديرية وتسليحها وتدريبها وتنفيذها للعمليات.

وأهاب بوسائل الإعلام توخي الدقة في تناول المعلومات وعدم تجييرها لأغراض قال انها لا تخدم المصلحة العامة للبلد أو تقف وراءها أجندات أخرى، حسب تعبيره.

وأشار ابراهيم الى ان اكبر عملية تهريب تم احباطها كانت في الفلوجة تمكنت خلالها شرطة النفط من مصادرة مئات الصهاريج وعشرات الخزانات ومئات المضخات، مؤكدا ان عمليات مشابهة ستنفذ في المقبل من الايام.

واشار الى ان المديرية نفذت عمليات أخرى ضبطت خلالها صهاريج محورة في مصفى الدورة تستعملها الشركات المتعاقدة على نقل المنتوجات، مؤكدا استمرار الجهود للسيطرة على الثروة النفطية.

وعلى صعيد ذي صلة نفت المديرية العامة لشرطة النفط التابعة لوزارة الداخلية ما تناقلته وسائل إعلام بشأن خسائر القطاع النفطي جراء عمليات التخريب والتهريب.

وقال مدير شرطة النفط اللواء حامد عبد الله ابراهيم في تصريح صحفي ان الارقام التي تداولتها وسائل الاعلام بأن القطاع النفطي تكبد خسائر تقدر بستة مليارات دولار جراء اعمال التخريب والتهريب كان قد أعلنها المفتش العام السابق في وزارة النفط قبل نحو ثلاث سنوات، نافيا ما نسب اليه من تصريحات أدلى به مجددا بهذا الشأن.

وأكد ان القطاع النفطي تعرض خلال الاعوام التي تلت سقوط النظام المباد لمئات العمليات الارهابية، اذ كانت أنابيب النفط فيه تتعرض لعشرات العمليات يومياً، الا ان الوضع اختلف تماما بعد العمليات الواسعة التي نفذها منتسبو المديرية ضد عصابات التهريب والجريمة المنظمة في القطاع النفطي.

حركة السوق

أسعار العملات مقابل الدينار العراقي

العملة	السعر بالدينار	العملة	السعر بالدينار
يورو	١٦٣٠	دينار اردني	١٦٤٠
دولار امريكي	١١٧٠	ريال سعودي	٣٨٠
جنيه استرليني	١٨٥٠	درهم اماراتي	٣٤٠
ين ياباني	١١	ليرة سوري	٢٥
دينار كويتي	٣٩٥٠	ليرة لبنانية	١

اسعار المعادن النفيسة مقابل الدينار العراقي

المعدن	سعر الـ(١)غم	المعدن	سعر الـ(١)غم
بلاتين	٨٥٠٠٠	ذهب عيار ١٨	٣٨٠٠٠
ذهب عيار ٢٤	٤٨٠٠٠	ذهب عيار ١٤	٣٢٠٠٠
ذهب عيار ٢١	٤٢٠٠٠	ذهب عيار ١٢	٢٧٠٠٠
فضة	٢٠٠٠		

أسعار المواد الانشائية

نوع المادة	الكمية	السعر بالدينار
السمنت العادي	١ طن	١٨٥,٠٠٠
السمنت المقاوم	١ طن	٢٠٠,٠٠٠
السمنت الابيض	١ طن	٢٢٠,٠٠٠
الرمل	١٥ م٣	٤٠٠,٠٠٠
الحصى	١٥ م٣	٣٥٠,٠٠٠
الطابوق	٤٠٠٠ طابوقة	٨٠٠,٠٠٠
شيش ١/٢ انج	١ طن	٨٠٠,٠٠٠
شيش ٣/٤ انج	١ طن	٩٠٠,٠٠٠
بورك	١ طن	١٩٠,٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	١,٢٥٠
كاشي سيراميك	١م٢	١٠,٠٠٠

جدول باسعار الفواكه والخضراوات

المادة	السعر بالدينار	المادة	السعر بالدينار
برتقال عراقي	١٠٠٠	خيار	٥٠٠
برتقال مستورد	١٥٠٠	طماطة	٥٠٠
ليمون عراقي	٢٥٠٠	فلفل	٧٥٠
ليمون مستورد	١٢٥٠	باذنجان	٧٥٠
تفاح اصفر	١٠٠٠	شجر	٥٠٠
تفاح احمر	١٢٥٠	بصل بانواعه	٥٠٠
تفاح اخضر	٢٠٠٠	باقلاء	٥٠٠
موز	١٢٥٠	رقي	٤٠٠
كوجة محلية	١٢٥٠	بطيخ	٦٠٠
مشمش	١٥٠٠	بطاطا	٧٥٠
آلو محلي	١٧٥٠	فروالة مستورد	٢٢٥٠
آلو مستورد	١٥٠٠	كرز مستورد	٢٠٠٠
نارنج	٥٠٠	خس	٢٥٠
لالنكي	١٠٠٠	فاصوليا	١٥٠٠
لوبيا	١٥٠٠	باميا	٢٠٠٠

اسعار المواد الغذائية

المادة	الكمية	السعر بالدينار
طحين صفر عراقي	٥٠ كغم	٤٥,٠٠٠
طحين صفر اماراتي	٥٠ كغم	٥٢,٠٠٠
رز عنبر عراقي	٥٠ كغم	٧٠,٠٠٠
رز اميركي	٥٠ كغم	٣٧,٠٠٠
رز فيتنامي	٥٠ كغم	٢٣,٠٠٠
رز تايلندي	٥٠ كغم	٢٤,٠٠٠
زيت طعام	١٥ كغم	٩,٥٠٠
سكر	٥٠ كغم	٤٢,٠٠٠
شاي	١ كغم	٥٠٠٠
معجون طماطة	٩٥٠ غم	٢٠٠٠
دجاج عراقي	١ كغم	٣٢٥٠
دجاج برازيلي	١ كغم	٣٧٥٠
دجاج اميركي	١ كغم	٣٢٥٠
بيض	٣٠ بيضة	٤٠٠٠
شعرية عراقية	١ كغم	١٠٠٠

اسعار السيارات بالـ(دولار)

نوع السيارة	السعر
لاندكروزر ٢٠١٠	٥٣,٠٠٠
نيسان ارمادا ٢٠١٠	٤٦,٠٠٠
نيسان باترول ٢٠١٠	٤٠,٠٠٠
هيونداي سبورت ٢٠١٠	٣٢,٠٠٠
هيونداي سنتافيا ٢٠١٠	٢٩,٠٠٠
كيا سبورتج ٢٠١٠	٢٦,٠٠٠
كيا سبورتج ٢٠٠٩	١٨,٠٠٠
تويوتا سوبر صالون ٢٠١٠	٣٣,٠٠٠
تويوتا صالون كارينا ٢٠١٠	٢٦,٠٠٠
رينو فرنسي ٢٠٠٩	٢٠,٠٠٠
شيري صالون صيني ٢٠٠٩	١١,٠٠٠
فوتون صيني ١١ راكب ٢٠٠٩	١٤,٠٠٠
سمند ايراني صالون ٢٠٠٩	١٣,٠٠٠
روا ايران صالون ٢٠٠٩	٩٠٠٠
نيسان التيما ٢٠١٠	٣١٠٠٠

اسعار الأحجار الكريمة بالـ(دولار)

النوع	الوزن	السعر
ماس	قيراط	١٥٠٠
لؤلؤ	١٠٠ غم	١٣٠٠
مرجان	١٠٠ غم	٧٥
زمرد كولومبي	١٠٠ غم	٣٥
زمرد هندي	١٠٠ غم	٢٣
ياقوت احمر	١٠٠غم	٢١
عقيق سليمان	١٠٠ غم	١٨
سندلس تركي	عقد ٣٠ غم	٣٥
كهرب الماني	١٠٠ غم	٣٠
كهرب روسي	١٠٠ غم	٢٥
كهرب بولوني	١٠٠ غم	٢٠
شذر	١٠٠ غم	١٨
فيروز	١٠٠ غم	١٣
عقيق	١٠ غم	١٢